لعد خرى القاضي أبو يعلى على الحنابلة خزية لا يغسلها الماء وسنتكلم على هذا إن يسره الله
متحيزين للكلام بعلم وعدل ولا حول ولا قوة الا بالله فما زال فى الحنبلية من يكون ميله الى النوع
من الاثبات الذى ينفيه طائفة اخرى منهم ومنهم من يمسك عن النفي والاثبات
جميعا ففيهم جنس التنازع الموجود فى سائر الطوائف لكن نزاعهم فى مسائل الدقيق
واما الاصول الكبار فهم متفقون عليها ولهذا كانوا اقل الطوائف تنازعا وافتراقا
لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار لان للامام احمد فى باب اصول الدين من الاقوال
المبينة لما تنازع فيه الناس ما ليس لغيره واقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتباع
سبيل السلف الطيب ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الامة معظمها
ومتكلمها وصوفيتها ينتحلونه ثم قد يتنازع هؤلاء فى بعض المسائل فان هذا امر لابد
منه فى العالم والنبي صلى الله عليه وسلم قد اخبر بان هذا لابد من وقوعه وانه لما
سأل ربه الا يلقى بأسهم بينهم منع ذلك فلا بد فى الطوائف المنتسبة الى السنة
والجماعة من نوع تنازع لكن لابد فيهم من طائفة تعتصم بالسنة كما انه لابد أن
يكون بين المسلمين تنازع واختلاف لكنه لا يزال فى هذه الأمة طائفة قائمة بالحق
لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة . ولهذا كان ابو الحسن
الاشعري واصحابه منتسبين الى السنة والجماعة كان منتحلا للامام احمد ذاكرا انه مقتد به
متبع سبيله وكان بين اعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة الكثير من اصحاب الامام
أحمد ما هو معروف حتى ان ابا بكر عبد العزيز يذكر من حجج ابي الحسن فى كلامه مثل ما يذكر
من حجج اصحابه لانه كان عنده من متكلمة اصحابه وكان من اعظم المائلين اليهم التميميون
ابو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم وكان بين ابى الحسن التميمي وبين القاضي
ابي بكر الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف منهم وهذا اعتمد الحافظ
ابو بكر البيهقي فى كتابه الذى صنفه فى مناقب الامام أحمد لما ذكر اعتماده اعتمد على
نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن ابي الحسن التميمي وله فى هذا الباب مصنف

ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه ولم يذكر فيه الفاظه وانما ذكر جمل الاعتقاد بالفاظ نفسه
وجعل يقول وكان ابو عبد الله وهو بمنزلة من يصنف كتابا فى الفقه على رأي بعض
الأئمة ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه وان كان غيره بمذهب ذلك الامام أعلم
منه بالفاظه وأفهم لمقاصده فان الناس فى نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم
فى نقل الشريعة ومن المعلوم ان احدهم يقول حكم الله كذا او حكم الشريعة كذا بحسب
ما اعتقده هو صاحب الشريعة بحسب ما بلغه وفهمه وان كان غيره أعلم باقوال صاحب
الشريعة واعماله وأفهم لمراده فهذا ايضا من الأمور التى يكثر وجودها فى بني آدم
ولهذا قد تختلف الرواية فى النقل عن الأئمة كما يختلف بعض [أهل] الحديث فى
النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فلا يجوز أن يصدر
عنه خبران متناقضان فى الحقيقة ولا امران متناقضان فى الحقيقة الا واحدهما ناسخ
والآخر منسوخ واما غير النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمعصوم فيجوز ان يكون قد قال
خبرين متناقضين وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض لكن اذا كان فى المنقول
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحتاج الى تمييز ومعرفة وقد تختلف الروايات حتى يكون
بعضها أرجح من بعض والناقلون لشريعته بالاستدلال فيهم اختلاف كثير لم ينكر
وقوع نحو من هذا فى غيره بل هو اولى بذلك لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذى انزله
على رسوله ولم يضمن حفظ ما يتزعزع عن غيره لان ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة
هدى الله الذى جاء من عند الله وبه يعرف سبيله وهو حجته على عباده ، فلو وقع فيه ضلال
لم يبين لسقطت حجة الله فى ذلك وذهب هداه وعميت سبيله اذ ليس بعد هذا النبي
نبي آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه بل هذا الرسول آخر الرسل وامته خير الأمم
ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق باذن الله لا يضرها من خالفها ولا من خذلها
حتى تقوم الساعة (الوجه الثاني) ان ابا الفرج نفسه متناقض فى هذا الباب
لم يثبت على قدم النفي ولا قدم الاثبات بل له من الكلام فى الاثبات نظائر

Copyright © King Saud University